2022/12/12

التقرير الصحفي اليومي

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ المعمري		موقع عمون
.2	رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ المعمري		موقع سرايا
.3	رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ المعمري		موقع صراحة
.4	رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ المعمري		موقع وطنا
.5	طلبة جامعة البترا يهدون مجموعة من أعمالهم الخاصة بترويج المعالم السياحية إلى هيئة تنشيط السياحة الأردنية		موقع عمون
.6	طلبة جامعة البترا يهدون مجموعة من أعمالهم الخاصة بترويج المعالم السياحية إلى هيئة تنشيط السياحة الأردنية		موقع صراحة
.7	نقيب المهندسين: 55 ألف مهندس على مقاعد الدراسة	6	الدستور
.8	دورة حول "تكنولوجيا الاتصالات" في البلقاء التطبيقية	14	الدستور
.9	وزراء تربية وتعليم سابقون ومختصون: إجراءات تطوير التوجيهي في 40 عامًا تحسينات شكلية، وتطوير التوجيهي رهن بإصلاح المنظومة التعليمية وإلغاء القبول الموحد	5+4	الغد
.10	28 ألف اعتراض على النقاط المحتسبة في صندوق دعم الطالب الجامعي	6	الغد
.11	التوجيهي في فكر الوزارة *د. ذوقان عبيدات	6	الغد
.12	مشكلة التخصصات الجامعية * حسني عايش	8	الغد
.13	مراكز متقدمة لجامعة العلوم والتكنولوجيا بمسابقة للبرمجة	5	الرأي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ الْمَعمَريّ

PM 02:40 11-12-2022

عمون - قام رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم يرافقه نائب رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ميّاس الريماويّ بزيارةِ سعادة الشّيخ هلال بن مرهون الْمَعمَريّ سفير سلطنة عُمان الشقيقة في مكتبه في مبنى السِّفارة لتقديم واجب الشكر والتقدير.

وجاءت الزيارة بمناسبة انتهاء مهام المعمري بصفته سفيرًا لسلطنة عُمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وقال رئيس الجامعة: "نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للشيخ المعمريّ، على ما لمسناه منه من تعامل حسن ترك في نفوسنا أطيب الأثر، وما عرفناه عنه من صفات مهْنية راقية، شعرنا بها خلال زياراته المستمرة لمتابعة أوضاع الطلبة العُمانيين، ومتابعة جميع قضاياهم بأسلوب مهني مميز".

.1

رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ الْمَعمَريّ

تعديل حجم الخط: ع+ ع-

PM 02:43 11-12-2022

سرايا - قام رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم يرافقه نائب رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ميّاس الريماويّ بزيارةِ سعادة الشّيخ هلال بن مرهون الْمَعمَريّ سفير سلطنة عُمان الشقيقة في مكتبه في مبنى السِّفارة لتقديم واجب الشكر والتقدير.

وجاءت الزيارة بمناسبة انتهاء مهام المعمري بصفته سفيرًا لسلطنة عُمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وقال رئيس الجامعة: "نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للشيخ المعمريّ، على ما لمسناه منه من تعامل حسن ترك في نفوسنا أطيب الأثر، وما عرفناه عنه من صفات مهْنية راقية، شعرنا بها خلال زياراته المستمرة لمتابعة أوضاع الطلبة العُمانيين، ومتابعة جميع قضاياهم بأسلوب مهني مميز".

.2

رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ الْمَعمَريّ

Min Read 1 | Share

Published 2022-12-11
Last updated: 2022/12/11 at 6:01 مساءً

صراحة نيوز - قام رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم يرافقه نائب رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ميّاس الريماويّ بزيارةِ سعادة الشّيخ هلال بن مرهون الْمَعمَريّ سفير سلطنة عُمان الشقيقة في مكتبه في مبنى السّفارة لتقديم واجب الشكر والتقدير.

وجاءت الزيارة بمناسبة انتهاء مهام المعمري بصفته سفيرًا لسلطنة عُمان في المملكة الأردنية الهاشمية. وقال رئيس الجامعة: "نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للشيخ المعمريّ، على ما لمسناه منه من تعامل حسن ترك في نفوسنا أطيب الأثر، وما عرفناه عنه من صفات مهنية راقية، شعرنا بها خلال زياراته المستمرة لمتابعة أوضاع الطلبة العُمانيين، ومتابعة جميع قضاياهم بأسلوب مهني مميز".

رئيس جامعة البترا يشيد بالسفير العماني الشيخ الْمَعمَريّ

11 ديسمبر 2022

وطنا اليوم:قام رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم يرافقه نائب رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ميّاس الريماويّ بزيارةِ سعادة السّيخ هلال بن مرهون الْمَعمَريّ سفير سلطنة عُمان الشقيقة في مكتبه في مبنى السّفارة لتقديم واجب الشكر والتقدير.

وجاءت الزيارة بمناسبة انتهاء مهام المعمري بصفته سفيرًا لسلطنة عُمان في المملكة الأردنية الهاشمية، وقال رئيس الجامعة: "نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للشيخ المعمريّ، على ما لمسناه منه من تعامل حسن ترك في نفوسنا أطيب الأثر، وما عرفناه عنه من صفات مهْنية راقية، شعرنا بها خلال زياراته المستمرة لمتابعة أوضاع الطلبة العُمانيين، ومتابعة جميع قضاياهم بأسلوب مهني مميز".

.4

طلبة جامعة البترا يهدون مجموعة من أعمالهم الخاصة بترويج المعالم السياحية إلى هيئة تنشيط السياحة الأردنية

PM 02:45 11-12-2022

عمون -قام قسم التصميم الجرافيكي في جامعة البترا باستضافة مساعد مدير عام هيئة تنشيط السياحة الأردنية يزن الخضري، ضمن فعالية نظمها القسم لتقييم أعمال أعدها طلبة القسم؛ من أجل الترويج لأبرز المعالم السياحيّة في الأردنّ.

وأشاد الخضيريّ بجمالية لوحات الطّلبة التي جسدت الحالة الواقعية للموروث الثقافي والفني في المملكة، وأهدى طلبة القسم إلى هيئة تنشيط السياحة مجموعة من أعمالهم التي أعدّوها في مادة (تقنيات وخامات التصميم الجرافيكي) تحت إشراف المُدَرّسة سناء الأسعد، والأستاذ محمد خلف، كما قدم عميد كلية العِمارة والتّصميم الدكتور عامر جوخدار، ورئيس قسم التصميم الجرافيكي الدكتور محمد خيري، شهادة تقديرية للخضيري تكريما لجهوده المبذولة في دعم وتنشيط الواقع السياحي في الأردن.

.5

طلبة جامعة البترا يهدون مجموعة من أعمالهم الخاصة بترويج المعالم السياحية إلى هيئة تنشيط السياحة الأردنية

Min Read 1 | Share

Published 2022-12-11
Last updated: 2022/12/11 at 6:02 مساءً

صراحة نيوز - قام قسم التصميم الجرافيكي في جامعة البترا باستضافة مساعد مدير عام هيئة تنشيط السياحة الأردنية يزن الخضيري، ضمن فعالية نظمها القسم لتقييم أعمال أعدها طلبة القسم؛ من أجل الترويج لأبرز المعالم السياحيّة في الأردنّ. وأشاد الخضيريّ بجماليّة لوحات الطّلبة التي جسدت الحالة الواقعية للموروث الثقافي والفني في المملكة، وأهدى طلبة القسم إلى هيئة تنشيط السياحة مجموعة من أعمالهم التي أعدّوها في مادة (تقنيات وخامات التصميم الجرافيكي) تحت إشراف المُدَرّسة سناء الأسعد، والأستاذ محمد خلف، كما قدم عميد كلية الفنون والتّصميم الدكتور عامر جوخدار، ورئيس قسم التصميم الجرافيكي الدكتور محمد خيري، شهادة تقديرية للخضيري تكريما لجهوده المبذولة في دعم وتنشيط الواقع السياحي في الأردن.

«المهندسين» تحتفي بالمهندسين المدنيين الرواد

سـمارة : 55 ألف مهندس على مقاعد الدراسة

«التقاعـد» لم يعد قادرا علـى دفع الرواتب لانخفـاض ايراداته

عمان @AddustourNews

أقامت لجنة التواصل المدنية في نقابة المهندسين الأردنيين، حفلا لتكريم المهندسين الرواد برعاية نقيب المهندسين، رئيس اتحاد المهندسين العرب أحمد سمارة الزعبي.

وقال المهندس الزعبي، إن المهندسين الرواد هم القامات الكبيرة التي ساهمت بتأسيس نقابة المهندسين ووضعت أسس العمل الهندسي في الأردن، مبينا أنهم تركوا إرثا في كافة مؤسسات الدولة ما زالت تعتمد عليه في أعمالها.

وبين الزعبي إن النقابة عملت على توفير العديد من فرص التدريب والتشغيل لمنتسبيها، ووقعت العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم محليا وخارجيا، ووسعت افق التعاون والتشارك مع مؤسسات وشركات عالمية في الاسواق المختلفة كألمانيا وامريكا وافريقيا، مشيرا إلى أن عدد الخريجين من المهندسين سنويا يتجاوز 10 الاف مهندس ومهندسة، كما ان هناك حوالي 55 الفا على مقاعد الدراسة، في حين تبلغ القدرة الاستيعابية للسوق الاردني 4500 مهندس سنويا فقط.

ولفت إلى أن النقابة بحاجة الى تعديل قانونها لتنظيم ممارسة المهنة في الاردن، خاصة وان القوانين المعمول بها مضى عليها سنوات عديدة ولابد من تعديلها بما ينسجم مع التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والثورة الصناعية الرابعة. وعلى صعيد صندوق التقاعد، قال نقيب المهندسين إن صندوق التقاعد يصرف حوالي 4،8 مليون دينار شهريا لحوالي 17 الف مشترك ومنتفع، الا ان الصندوق لم يعد قادرا على دفع الرواتب التقاعدية نتيجة الانخفاض الحاد في ايراداته للشهر الحالي، والتي لم تتجاوز مليوني ومئتي الف دينار فقط.

من جانبه، قال رئيس الشعبة المدنية الدكتور بشار الطراونة، إن حفل التكريم جاء من أجل التواصل وتكريم الرواد الذين كان لهم الدور الكبير في بناء الوطن وتجاوز انجازهم الى خارج الوطن ايضا، فقد ساهموا بتأسيس العمل النقابي وبناء شخصية المهندس المدني.

واشار رئيس لجنة التواصل في شعبة الهندسة المدنية المهندس أحمد المنسي، إلى أن حفل التكريم يأتي من أجل استمرار التواصل مع المهندسين الرواد للاستفادة من خبراتهم، وتكريما لجهودهم التي بذلوها. وقدم المهندس منذر حدادين كلمة عن المهندسين الرواد، أكد فيها أن حفل التكريم يدلل على تمسك النقابة ومنتسبيها بالأخلاق العربية الاصيلة التي لابد ان تبقى راسخة على مر الازمان.

Controlled Copy
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
Page 9 of 16 | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2019-12-03 | رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

دورة حول «تكنولوجيا الاتصالات» في البلقاء التطبيقية

السلط-ابتسام العطيات

@AddustourNews

أفتتح نائب رئيس جامعة البلقاء التطبيقية للشؤون الأكاديمية الدكتور زكريا القضاة وبحضور عميد كلية الأعمال الدكتور محمد النسور ومديرة المركز الاردني الكوري للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الدكتورة ربا أبو شهاب دورة ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا الاتصالات لطلبة كلية الأعمال والتي نظمها المركز الأردني الكوري للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بالتعاون مع هيئة شباب كلنا الأردن ومجموعة طلال أبو غزالة العالمية .

وأشار الدكتور القضاة إلى التسارع الهائل الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالمِ والذي على إثره شهدت بيئة الأعمال الحالية تحولا كبيرا نحو البيئة الرقمية،لافتا أن العالم بكافة مؤسساته وشركاته يتجه نحو التحول الرقمي في الأعمال التجارية عبر الانترنت.

كما أكد أهمية مثل هذه الدورات التي تعقدها الجامعة لطلبتها ايمانا بضرورة رفع قدراتهم وتعزيز مهاراتهم ليكونوا منافسين في اسواق العمل المتنوعة ويعكسون سمعة وبريق جامعة الوطن جامعة البلقاء التطبيقية محليا واقليميا ودوليا.

بدورها بينت الدكتورة أبو شهاب أهمية ريادة الأعمال الرقمية في رفع مستوى التفكير الإبداعي والابتكاري لدى الشباب بالاضافة إلى تنمية مهارات التفكير خارج الصندوق والتنافس الفعال فيما بينهم.

ويحاضر في الدورة والتي ستعقد على مدار 5 ايام المدرب بلال ياسين من مجموعة طلال ابو غزالة.

.8

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

"مجالس الغد": إجراءات تطوير "التوجيهي" في 40 عاما تحسينات شكلية

أعدته للنشر: آلاء مظهر ونهاد قاسم
local@alghad.jo

عمان– فيما تتجه وزارة التربية والتعليم لتطوير الامتحان العام لشهادة الدراسة الثانوية العامة "التوجيهي"، أجمع وزراء تربية وتعليم سابقون ومختصون، على أن إصلاح الامتحان يجب أن لا يتم بمعزل عن إصلاح التعليم بمجمله، والتطوير في عناصر المنظومة التعليمية كاملة، وكذلك في النظرة المجتمعية للتعليم.

وقالوا خلال ندوة عقدتها "مجالس الغد" إن النجاح في تطوير امتحان الثانوية العامة لا يتم إلا اذا كانت الحلقات والعناصر الأخرى للنظام التعليمي مواكبة لمثل هذا التطوير، معتبرين ان "المقاربة المجتزأة للتوجيهي فقط ستكون محكومة بالفشل".

وتساءلوا: كيف نتحدث عن تطوير امتحان الثانوية العامة في ظل وجود القبول الموحد الذي يجب أن يتم الغاؤه، وان يترك للجامعة إيجاد الآليات المناسبة في اختيار الطلبة، لافتين الى ان جميع ما تم من إجراءات في امتحان "التوجيهي" على مدار 40 عاما او أكثر كان عبارة عن تحسينات شكلية على الامتحان لا تمس جوهره.

وبينوا أن لجنة تطوير امتحان الثانوية العامة التي شكلها وزير التربية والتعليم الاسبق الدكتور محمد أبو قديس "لم تقدم كل شيء لتطوير امتحان الثانوية العامة، بل اقترحت مداخل وبدائل وسيناريوهات ليصار الى دراستها"، لافتين إلى ان اللجنة لم توص بأي سيناريو وتركت الأمر لمجلس التربية والتعليم باعتباره صاحب الصلاحية بهذا الشأن.

وأكدوا أن عنصر الحسم في نجاح أي خطة لتطوير التوجيهي لا يكمن فقط في أن يكون جزءا من منظومة أوسع، بل يجب أن يتم تغيير ثقافة التقييم المدرسي للطلبة، موضحين أن المطلوب في مسألة التطوير أن نلج الى الجوهر، وان نطور هذا الامتحان في نطاق قياسه حتى نقيس النواتج المعقلية للتعلم من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات.

وأوضحوا أن الوزارة لديها خطة واضحة المعالم تتناول مفاصل النظام التعليمي الرئيسة ومن ضمنها التوجيهي، مستلهمة الأفكار من الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية وخطة التحديث الاقتصادي.

الزميل رئيس التحرير مكرم الطراونة وعدد من الزملاء الصحفيين خلال حوار مع مختصين تربويين - (تصوير: سامر قدارة)

النعيمي: سياسات متغيرة بتغير الوزراء

رأى وزير التربية والتعليم الاسبق دكتور تيسير النعيمي أن هناك مجموعة من الإشكاليات البعيدة عن امتحان الثانوية العامة "التوجيهي"، لكنها تنعكس على ملف التوجيهي.

وتتمثل في ضعف استمرارية السياسات، لافتا الى ان هذه الاشكالية لا تنحصر في وزارة التربية والتعليم بل تشمل كافة القطاعات.

وأضاف: "تصبح السياسات عبارة عن عملية اجتهادية وتختلف من وزير لآخر في الالتزام بها، حيث يبقى تنفيذها محكوما بجملة أمور وسياقات مختلفة وبالتالي لا نستطيع القول بوجود استمرارية في السياسات".

وتابع: "يجب ان نؤمن بأن سياسات التعليم تحتاج الى وقت حتى تنضج، فلا يجوز الحكم على اي سياسة من سياسات التعليم على مدى فصل او سنة او عامين، كونها تتطلب وقتا وصبرا، وكثير من السياسيات - وهذا لا ينطبق على قطاع التعليم لوحده -لا تنج من تشكيل حالة وطنية تتعلق بالتوافق على هذه التوجهات، إذ يشعر المجتمع وقائمون على تنفيذ هذه السياسات، بأن هذه السياسات أسقطت عليهم كونها قادمة من رأس الهرم التربوي، وبالتالي لا يشعرون بأنهم جزء من هذا الأمر.

كوامن نجاح التطوير

بحسب النعيمي، ومع كثرة الحديث عن التوجيهي ومشاكله، فإنه لا يجوز النظر الى الامتحان بمعزل عن عناصر المنظومة التعليمية الأخرى، إذ لا يمكن لنا النجاح في تطوير الامتحان إلا اذا كانت الحلقات والعناصر الاخرى للنظام التعليمي تواكب مثل هذا التطوير، وبالتالي ستكون المقاربة المجتزأة محكومة بالفشل.

وقال النعيمي إن التوجيهي ليس هدفا بذاته بل هو وسيلة من الوسائل المتاحة في النظم التعليمية للكشف عن مستويات تمكن الطلبة من المعارف والمهارات وغيرها، مشيرا الى ان الحديث عن تطوير التوجيهي هو جزء من مضامين اوسع وعناصر ومنظومة تتعلق بتطوير التعليم، منها ما يرتكز على تطوير المناهج وأساليب انتقاء المعلمين واختيارهم وتقييمهم بالاضافة الى القيادات المدرسية والبيئة المدرسية.

غير أن النعيمي استدرك قائلا إنه يجوز لنا أن نتناول التوجيهي كجزئية، لكن بشرط ان لا يغيب عن البال ان امتحان الثانوية العامة هو عنصر واحد من عناصر متعددة، ولا يمكن له ان ينجح فقط اذا تم التركيز على هذا الجانب، بل علينا ان نركز ايضا على تطوير المناهج، والوزارة ماضية في هذا الامر، وكذلك بالنسبة للمعلمين، فلديها برنامج في هذا الاطار.

وأضاف: "يخطئ من يعتقد ان مقاربة التوجيهي في وزارة التربية والتعليم هي سياسة قائمة لوحدها فقط، فالوزارة تمتلك خطة استراتيجية تتناول مكونات النظام التعليمي بالتطوير والاصلاح والتحديث ومنها امتحان الثانوية العامة".

وبين أنه "حينما يتحدث وزير التربية والتعليم عن تطوير الثانوية العامة فهو يتحدث بهذه الجزئية، لكنها جزئية من إطار اوسع للتطوير، وهذا تأكد مرارا وانعكس حديثا في خطة التحديث الاقتصادي، في محور التعليم، حيث جاء المحور بإطار شمولي لكل العناصر المتعلقة بالتعليم والتشغيل".

وزاد: "نظر الى التعليم نظرة متكاملة، وبالتالي لا يجوز ان ننظر الى التوجيهي ونروج له بأن الوزارة أغفلت جوانب أخرى، فهذا أمر غير حقيقي، فالوزارة لديها خطة ماضية بها على كافة الأصعدة من تطوير مناهج وتدريب معلمين وغيرها".

فهناك نظرة استراتيجية لدى وزارة التربية والتعليم حول تطوير التعليم واضحة مستلهمة من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ومفصلة وفق خطة التحديث الاقتصادي.

تعديلات بلا جوهر

بحسب النعيمي فإن "علينا ان ندرك ان جميع ما تم في امتحان الثانوية العامة على مدار 40 عاما او اكثر هو عبارة عن تحسينات شكلية على الامتحان ولا تمس جوهره، فمرة نجعله دورة امتحانية واحدة او دورتين او نظام فصل او فصول متعددة، ومرة نريد اسئلة موضوعية واخرى نخفضها، لكن كل هذا لن يعالج مشكلة التوجيهي الأساسية".

ومن وجهة نظره فإن مشكلة التوجيهي الأساسية تتمثل في أن نطاق ومستوى القياس في امتحان الثانوية العامة يعد جامدا وضيقا، ويركز فقط على نواتج محددة تحكمها عمليات الحفظ والاستظهار.

وقال إن "المطلوب في امتحان الثانوية العامة ان نلج الى الجوهر، وان نطور هذا الامتحان في نطاق قياسه وفي مستويات القياس حتى يقيس النواتج الفعلية للتعلم من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات وغيرها، فهذه هي معضلة امتحان الثانوية العامة والتي تعد امرا ليس سهلا، فالجوهر الذي يجب ان نركز عليه يتمثل فيما نريده من هذا الامتحان وما الغرض الذي يخدمه، فضلا عن مواصفات هذا الامتحان ليكون اكثر صدقا وعدالة، فكل الاختبارات يجب ان تتمتع بمواصفات الصدقية والعدالة، لكنها لا تعد اختبارات".

> **لجنة تطوير التوجيهي لم توص بأي سيناريو وتركت الأمر لمجلس التربية والتعليم**

هل يمكن إلغاء "التوجيهي"؟

كشف النعيمي عن وجود بعض الفكر السائد لدى خبراء تربويين حول إلغاء التوجيهي، مشددا على أنه لا توجد دولة في العالم ليس لديها اي شكل من اشكال التقييم للطلبة، ما يجعل الاختلاف بين الدول هو ان التعليم العالي في تلك الدول ليس مركزيا، وبالتالي فإن متطلبات القبول تكون مختلفة لديه.

وقال إن بعض الدول تكتفي بالشهادة المدرسية، والبعض منها يتطلب امتحانا خارجيا، والبعض الآخر يحتاج جملة من الاختبارات، أما أن لا يكون هناك شكل من أشكال التقييم فهذا من العبث.

وبين أن الاكتفاء بالعلامات المدرسية للطلبة في الاردن "غير ممكن، لأننا نعلم أن العلامات المدرسية هي علامات غير واقعية ولا تكشف عن مستوى الطالب".

بدائل وليس حلولا

وحول لجنة تطوير امتحان الثانوية العامة التي شكلها وزير التربية والتعليم الاسبق الدكتور محمد ابو قديس، قال النعيمي إنها "لم تقدم كل شيء لتطوير التوجيهي، بل اكتفت بتقديم مداخل وبدائل وسيناريوهات لمجلس التربية والتعليم ليدرسها، أي أنها لم تقدم حلولا جاهزة، ولم توص بجعل الامتحان على مدار عامين، لكن أوصينا ببدائل إما سنة او سنتين، ولكل بديل منها تقييم من حيث الايجابيات والسلبيات، وبالتالي فإن مجلس التربية والتعليم هو صاحب الصلاحية في اختيار البديل المناسب".

وأكد أهمية الحفاظ على نظرة إصلاح التوجيهي ضمن منظور اوسع لإصلاح التعليم، وهذا ما تقوم به الوزارة حاليا.

وأشار إلى أن عنق الأزمة القائمة في امتحان الثانوية العامة تربويا يستوجب إعادة نظر في نطاق القياس لهذا الامتحان، ليبتعد عن الحفظ والكتاب، ويقيس المنهاج ومعايير التعلم التي انعكست على المنهاج وليس الكتاب مبينا أن الكتاب هو احد المصادر لتحقيق أهداف المنهاج، فإذا مضينا بهذا الاتجاه لن ينجح الا اذا تم تطوير منظومة قياس التعلم في الصفوف السابقة.

وأشار إلى أن "من المهم في أي توجه أن يركز نطاق القياس على معايير التعلم وليس الكتاب وحده، فهذا يجب أن يكون ممارسة تقييمية من قبل المعلمين في المدرسة منذ الصفوف الاولى حتى تصبح ثقافة تقييم التعليم متجذرة والا فإننا لن ننجح، فالمعلمون سيبقون يصممون امتحانات تركز على الحفظ، ومن ثم يأتي امتحان التوجيهي الذي نريد له ان يتحرر من النظرة الضيقة القائمة على الحفظ والاستظهار، من خلال تركيزه على المهارات العليا والمعايير والنواتج الحيوية للتعليم".

واضاف: "اعتقد ان هذا هو المطلوب والذي يجب ان نفكر به، ومن يأتي لتصميم المناهج لتعديل اشكال التقييم، فضلا عن عملية تدريب المعلمين ليواكبوا اشكال التقييم الجديدة".

التوجيهي لعامين

وقال النعيمي ان التوجه لعقد امتحان الثانوية العامة على مدار عامين لم يكن قرارا وحيدا للجنة، بل اتخذت اللجنة منحى في اشتقاق التوصيات بأن عرضت البدائل الممكنة للتطوير من حيث شكل الامتحان والبدائل اللازمة، وعدد مرات الامتحان، ولم نوص بأن يعقد على مدار سنة او سنتين.

وأضاف: "من وجهة نظري، فأنا أؤيد ان يعقد امتحان الثانوية العامة على مدار عام واحد في ظل الظروف الحالية، لكن اللجنة لم تقدم سيناريو ملزما للوزارة".

وتابع: "امتحان الثانوية العامة يسمى بالامتحان العام، والدول تختلف في ما بينها حول الاختبارات، وبعضها لا يجري امتحانا عاما بالمفهوم التقليدي، بل يعتمد القبول الجامعي على علامات المدرسة وشهاداتها، بالاضافة الى معايير أخرى".

ورأى أن أي تطوير في امتحان الثانوية العامة يجب ان يكون ضمن تطوير شمولي كامل لعناصر المنظومة التعليمية، وأي مقاربة لتطوير الثانوية العامة يجب ان تكون متدرجة، إذ لا يمكن تطوير كافة العناصر دفعة واحدة.

وقال إن العنصر الحاسم في نجاح اي خطة ليس فقط ان يكون جزءا من منظومة أوسع أو متدرجا، بل يجب أيضا ان يتم تغيير ثقافة التقييم المدرسي للطلبة إذ لا يجوز أن يؤخذ امتحان الثانوية العامة بمعزل عن أمور أخرى، بل يجب العمل على الأية التي يقيم بها المعلمون طلبتهم من رياض الاطفال حتى الصف الثاني عشر.

وتابع " لا بد من تأسيس هذه الثقافة المتمثلة في ان يصبح التقييم في الثانوية العامة متحررا من الاعتماد على الكتاب وموجها نحو حصيلة المعارف والمهارات وبالتالي ستصبح قدرته التنبؤية أفضل، وستتخلص من التعليم الطلبي والمراكز الثقافية، والسعي من أجل العلامة، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في سياسات القبول الجامعي حتى يكون هناك توافق وتنسيق".

وأكد ان سياسة القبول الجامعي يجب أن لا تكون مبنية على معدل الثانوية العامة، بل على مجموعات مواد في حقل معين، ونحن أوصينا كأعضاء في لجنة تطوير الثانوية العامة، بأن يتم احتساب نسبة من امتحان التوجيهي، وتطوير الخطط الدراسية، لتكون أكثر ارتباطا بالمسارات التعليمية الثانوية والتخصصات الجامعية التي سيقبل بها الطلبة في الجامعة.

> **السياسات المتبعة جعلت التوجيهي حالة مرعبة للمجتمع والطلبة**

الوحش: إصلاح بالقطعة

بدوره، يرى وزير التربية والتعليم الاسبق الدكتور محمد الوحش أن ما يحدث الان في وزارة التربية والتعليم هو "إصلاح بالقطعة"، وهو إصلاح لا يمكن أن يصلح التعليم.

وقال الوحش: "الوضع في وزاراتنا بصورة عامة يسير بحسب مزاج الوزير وتوجهاته ولا يقوم على سياسات متفق عليها من قبل الدولة"، مشيرا إلى قانون وزارة التربية والتعليم رقم 3 لسنة 1994 المنبثق عن مؤتمر التطوير التربوي الاول الذي عقد في العام 1987، الذي وضع الخطوط العريضة للمناهج التي تنبثق من فلسفة الوزارة.

وأشار إلى ما أسماه "الاختلاف في السياسات وطغيان الاتجاهات الفردية، فالقضية ليست ان يعقد الامتحان على مدار سنة او سنتين او فصل أو فصلين"، محملا السياسات المتبعة سبب جعل التوجيهي لدينا "حالة مرعبة للمجتمع والطلبة".

وتساءل: "كيف نتحدث عن تطوير امتحان الثانوية العامة في ظل وجود القبول الموحد الذي يجب إلغاؤه، وأن تأخذ كل جامعة حريتها".

كما تساءل: "هل أجرينا دراسات بين الطلبة الملتحقين في الجامعات حول نسبة الطلبة الذين تحقق لهم الاختيار الاول في دراستهم، فكم طالب بجامعاتنا، اذا استثنينا طلبة الطب والهندسة، يدرس وفق اختياره ورغباته؟".

وقال: "لا توجد لدينا دراسات حول ذلك، ولذا نجد ان غالبية الطلبة يدرسون حسب الاختيارات اللاحقة، أي يدرسون خارج رغبتهم، والجامعات الحكومية لديها نسب محددة من الطلبة".

"الموازي" يخالف للدستور

وأضاف الوحش: "بتدعنا النظام الموازي رغم أنه مخالف للدستور، لا سيما إذا كنا ننظر للمواطن الاردني نظرة مساواة، وكذلك الامر في عملية التجسير، حيث كان الهدف من كليات المجتمع أن تخرج مهنيين محترفين يغطون سوق العمل وليس أكاديميين، لكن تغيرت

Controlled Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس		
رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD	تاريخ الإصدار/ التحديث: 2019-12-03	Page 11 of 16

تطوير "التوجيهي" رهن بإصلاح المنظومة التعليمية وإلغاء القبول الموحد

فريق الغد خلال حوار مع مختصين تربويين - (تصوير: ساهر قدارة)

الامور وصارت قضية التجسير تتمثل في ان يدرس الطالب سنتين ويحقق معدلا مرتفعا ومن ثم يلتحق بالجامعات ليحصل على شهادة أكاديمية".

وقال: "كان الهدف أن نرفع في العام 2000 نسبة التعليم المهني في مدارسنا إلى 50 ٪، لكنها لم تتعد 20 ٪، عازيا ذلك إلى "ثقافة المجتمع ونظرته للتعليم المهني، وهي نظرة دونية ومرتبطة بضعف التحصيل".

وقال: "لم تطور الدولة التعليم المهني ولم تؤسس له تأسيسا صحيحا، ولم تنشر ثقافته في المجتمع، فلذلك بقي المجتمع الأردني يريد طبا وهندسة".

وحول التوجه نحو توزيع "التوجيهي" على عامين، أكد الوحش رفضه لهذا التوجه، لافتا الى انه يؤيد ان يعود الامتحان إلى فصلين (دورتين شتوية وصيفية) في عام واحد، بدلا من "نشر الرعب في البيت الأردني على عامين".

وأضاف: "إذا كان لا بد من التغيير فيجب إبقاء الامتحان على عام واحد بنظام الفصلين"، مشددا على أن التوجيهي "امتحان قياس معارف وقدرات، لكننا حتى الآن لم نبتدع طريقة في تغيير نظام الأسئلة واساليب القياس والتقويم والمناهج، بحيث يتقدم الطلبة باسترخاء، فالكل مشدود الأعصاب".

وأضاف: "لا أستطيع الحديث عن التوجيهي دون منظومة التعليم، بل يجب ان نبدأ من الروضة حتى الصف الثاني عشر"، مبينا أنه "لا يمكن الوصول الى شكل التوجيهي الأمثل من دون اصلاح منظومة التعليم بشكل مترابط من رياض الاطفال حتى الصف الحادي عشر: اي ما قبل التوجيهي بعام، فعندها سنصل إلى توجيهي سليم يقيس القدرات والكفاءات".

السعودي: إغفال الجزئيات

من جهته، يرى وزير التربية والتعليم الأسبق فايز السعودي ان المطلوب هو إصلاح وتطوير النظام التعليمي بصورة متكاملة، لا ان يقتصر على الصف الثاني عشر "التوجيهي" فقط، لافتا الى ان قانون وزارة التربية والتعليم لم يحدد صفا بعينه لإجراء امتحان الثانوية العامة، بل تحدثت المادة عن المرحلة الثانوية، وترك للوزارة تنظيم ذلك، لذا فالامتحان مرتبط بمواد الصفين الأول الثانوي والثاني الثانوي.

ونصت الفقرة أ من المادة 29 من قانون وزارة التربية والتعليم على ان "تجري الوزارة امتحانا عاما للطلاب في مناهج التعليم الثانوي الشامل، تمنح للناجح فيه اي من الشهادتين التاليتين: شهادة الدراسة الثانوية العامة مبينا فيها نوع التخصص وشهادة الكفاءة المدرسية".

وأشار السعودي الى ان لجنة تطوير الثانوية العامة ضمت في عضويتها العديد من الخبراء في كافة المجالات، من قياس وتقويم ومختصين بالسياسات التربوية والتعليمية، و"اجتمعنا على مدار 4 شهور بواقع جلسة كل اسبوع"، لافتا الى ان اللجنة تطرقت الى النظام التعليمي بشكل عام ولم تتحدث عن جزئيات، بل أخذنا بعين الاعتبار ما تم إعداده سابقا في الدراسة التي أجريت في 2011، كما استعرضنا كافة انظمة الامتحانات في دول العالم".

واضاف ان امتحان" التوجيهي" موجود في كل دول العالم، لكن الهدف منه هو جوهر الاختلاف، لافتا الى ان "التوجيهي" الأردني يجمع بين هدفين هما نهاية مرحلة، وقبول جامعي، وهذا "كارثة"، وفي دول العالم تمت معالجة هذا الامر، ففي الدبلوما الثانوية الأميركية هناك (SAT 1) للثانوية العامة، و(SAT2) للجامعة.

وتابع السعودي: "جامعاتنا ليست مؤهلة الان نتيجة لوجود مركزية في القبول الموحد، وعندما تناقشنا كأعضاء في لجنة تطوير الثانوية العامة انذاك، وضعنا كافة المتطلبات اللازمة لعملية التطوير، من ضمنها أن تكون عملية التطوير شاملة ولا تقتصر على المرحلة الثانوية العامة، أي من مرحلة رياض الأطفال، بالاضافة الى اقناع المجتمع بأن الهدف من التقويم هو عملية تعليمية وليست نتيجة".

وتابع: "أول ما فكرت به اللجنة هو إعادة النظر في السلم التعليمي؛ ليصبح 3 مراحل: هي المرحلة الأساسية (1-6)، والإعدادية (7-9)، والثانوية (10-12)، كون غالبية الدول تعمل وفق هذا النظام.

وقال: "اقتنعنا بأهمية هذا الأمر كون المرحلة الأساسية وفق النظام الحالي تمتد من (1-10) سنوات، والمرحلة الثانوية من (11-12) المرحلة الثانوية وهي مدة قليلة، سواء للتعليم الأكاديمي أو المهني".

وأضاف: "تتمثل أبرز المشكلات التي نواجهها الآن في أن غالبية الطلبة يلتحقون بالفروع الاكاديمية التي لا تتناسب مع قدراتهم وميولهم، وهي مشكلة ذات علاقة بوزارة التربية والتعليم والانظمة والتشريعات، وبالطلبة واولياء امورهم، الأمور الذين يصرون على توجيه ابنائهم نحو التخصصات الأكاديمية، بالاضافة الى ان الامتحانات هي من تقود التعليم لدينا وهو أمر كارثي".

ما المطلوب إذن؟

المطلوب، وفق السعودي، وضع خطة قصيرة المدى يتم تنفيذها بشكل آني، وتتمثل بإجراء تغيير سريع على امتحان الثانوية العامة، ليلبي فعلا حاجات الطلبة وينسجم مع المنهاج والعملية التعليمية، بالاضافة الى انشاء قاعدة بيانات للأسئلة، بحيث يضع المعلمون فيها أسئلة موادهم ويجري الاستفادة منها في الامتحانات بعد ان تتم صياغتها بالشكل الصحيح وتدقيقها وتجريبها على معامل التميز والصعوبة.

اما الخطة طويلة المدى فتتمثل بإعادة النظر في العملية التعليمية من خطط دراسية ومحطات تقويم للتعرف على ميول الطلبة واتجاهاتهم الحقيقية وغيرها، وهذه تتطلب وقتا كونها بحاجة الى تعديل في تشريعات وقوانين وزارة التربية والتعليم.

ورأى السعودي أن الشكل الأمثل لامتحان "التوجيهي" ان يعقد على عامين، على غرار الأنظمة الاجنبية بحيث يمتحن الطالب في 4 مواد في كل عام، لتخفيف العبء والضغط النفسي على الطلبة.

وأكد أن التطوير الجذري يجب ان يتضمن امتحانا للقبول الجامعي، بحيث تتولى الجامعات هذه العملية، فتصبح عملية القبول لامركزية، وأن تشرف على

لا تغيير في نظام الأسئلة وأساليب القياس والتقويم والمناهج حتى الآن

الامتحان هيئة مستقلة تسمى "مركز القياس والتقويم"، ويسري الامر ذاته على امتحان الثانوية العامة.

مقترح غير جديد

بدوره، يؤكد مدير ادارة الامتحانات والاختبارات في وزارة التربية والتعليم سابقا علي حماد، أن مقترح عقد امتحان الثانوية العامة على عامين ليس جديدا، وأن تطوير الثانوية العامة ليس سياسة ثابتة بل ترتبط بسياسات الوزراء.

وبين حماد ان مقترح "العامين" كان مطروحا في الفترة التي تولى فيها الدكتور فايز السعودي منصب وزير التربية والتعليم، وكان الهدف من هذا التوجه تخفيف العبء الكبير عن الطلبة، لاسيما الذين كانوا في تلك الفترة يتقدمون الى 16 مبحثا في امتحان الثانوية العامة على فصلين.

واضاف: "في المقابل، يمتحن طلبة البرامج الاجنبية في 6 الى 8 مباحث فقط، فكيف نجري توازنا وعدالة بين الطلبة الملتحقين بالبرامج الاجنبية والبرنامج الوطني؟".

وأكد حماد ان الاصل في التطوير ان يكون شاملا للمنظومة التعليمية كاملة، بما فيها عملية التقويم، لافتا الى ان محطات التقويم يجب ان تكون مختلفة عما هي حاليا، بحيث تكون على 3 مراحل، في الصفوف 6 و9 و12.

وأوضح: "في المرحلة الاولى في الصف 6، يكون الطالب قد اكتسب المهارات الاساسية في اللغة والعلوم والرياضيات، ومن خلال ذلك نستطيع ان نعرف توجهاته"، لافتا الى ان تشعيب الطلبة وتوزيعهم يجب ان تبدأ من هذه المرحلة وليس في الصف التاسع، فالطلبة الذين يظهرون ميولا مهنية يجب ان يتم توجيههم الى المراكز المهنية اعتبارا من هذه المرحلة وليس من الصف العاشر كما هو معمول به الآن.

وأضاف: "وفق الملاحظات فإن الطلبة الذين يلتحقون بالمراكز المهنية بعد الصف العاشر لا يلتزمون بدوامهم او يداومون فترة محددة ثم ينقطعون كونهم في سن المراهقة، وبالتالي لا يتقبلون المهن والأوامر التي تلقى عليهم من قبل مراكز التدريب المهنية".

"توجيهي" يلبي الطموح

ويرى حماد أن "امتحان التوجيهي بصورته الحالية يلبي الطموح للظروف الحالية"، مشيرا الى ان تطبيق التوجه الذي اعلنته الوزارة المتعلق بعقد الامتحان على عامين مرتبط بتوفير بنك اسئلة وامتحان إلكتروني.

وبين أن التعديلات التي شهدها امتحان التوجيهي في العام 2018 - 2019 شكلت نقلة نوعية، رغم انها لم تكن بالمستوى المأمول.

وأضاف: "وفق التعديل المطروح هذا العام، يمتحن الطلبة في امتحان واحد نهاية العام، تليه دورة تكميلية، ويمتحن الطلبة في 8 مواد بحسب أعلى 7 منها فقط ضمن المجموع العام، لافتا الى ان امتحان التوجيهي طيلة فترات عقده يلتزم بجدول المواصفات وهو ثابت.

واكد أن التعليم المهني لن تقوم له قائمة حقيقية كما نتطلع له إلا اذا كان لدى الطالب رغبة حقيقية في الالتحاق بتخصصات مهنية، لافتا الى أن غالبية الطلبة الذين يلتحقون بالفروع المهنية يكون هدفهم هو الجامعات.

تطوير شامل

من ناحيته يؤكد مدير ادارة التخطيط والبحث التربوي في وزارة التربية والتعليم سابقا الدكتور محمد ابو غزلة، أن عملية التطوير لا يمكن ان تنطلق من إصلاح عنصر واحد من عناصر المنظومة التعليمية.

وقال أبو غزلة إنه "لا يمكن النظر إلى عملية التطوير أو الانطلاق فيه من خلال إصلاح عنصر واحد فقط من عناصر المنظومة التعليمية، وبالتالي ينبغي تطوير عناصر المنظومة كاملة من مدخلات وعمليات وأدوات، وهذا ما يجب أن تكون عليه النظرة الشمولية.

واضاف ان "بعض الاتجاهات الدولية التي تقول إن التقويم يقود الى تطور التدريس، اشترطت لذلك توفير تطوير العناصر الأساسية في المنظومة، أما الطرح المتعلق بجعل امتحان الثانوية العامة على عامين، فيعد طرحا مجتزأ ويحتاج إلى دراسة علمية بمشاركة المعنيين (الطالب والمعلم)، لافتا الى انه "لا يجوز التخطيط لشخص غائب وانما يجب إشراكه في عمليات التخطيط، وأن تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات الطلبة وتصوراتهم ورغباتهم في عملية التطوير".

ويعتقد ابو غزلة ان مصدر القلق للطالب وأسرته لا يصدر من امتحان الثانوية العامة، بل من نظام القبول الموحد القائم على توزيع الطلبة وفق متغيرات نعرفها جميعا.

وجدد تأكيده على ضرورة ان تقوم الوزارة بإجراء دراسية علمية بمشاركة كل الأطراف لتطوير هذا الامتحان وشكله ومضمونه وآليات انعقاده، على لا يقتصر التطوير على الامتحان فقط، بل على جميع عناصر المنظومة التعليمية؛ ومنها الامتحانات، مع توفير سبل إنجاحها من تطوير للمناهج وتدريب للمعلمين على استراتيجيات التدريس والتقويم، وتوفير بنوك أسئلة وغيرها.

توجيه جديد للطلبة

وفيما يتعلق بالتوجه لعقد امتحان التوجيهي على عامين، وإلغاء التفريع، والاكتفاء بالفرعين الاكاديمي والمهني وربطهما أيضا بعملية التشعيب بعد الصف التاسع، رأى أبو غزلة ان هذا الطرح "لن يحقق الهدف الممثل بتمكين الطلبة من المسارات التعليمية وتأهيلهم لدخول الجامعات بمهارات وكفايات عالية تساعدهم في النجاح في التخصصات المختلفة إذا اعتمدنا (3-4) مواد فقط للأول الثانوي، ومثلها للصف الثاني الثانوي، فحتى لو وضع وزن نسبي لهذه المواد فهذا أمر لن يحقق ما ينتظر من عملية التطوير".

واشار الى انه "إذا كان الهدف استثمار التعليم في الصف الأول الثانوي الذي يستغله الطلبة عادة للتحضير للصف الثاني الثانوي، فيمكن استثماره لو تم اعتباره مسارا أساسيا يعتمد عليه مسار التخصص المتقدم في الصف الثاني الثانوي حتى وإن لم تحسب له علامة تجمع مع علامة السنة الثانية من المرحلة الثانوية".

وبخصوص التوجه بإضافة مواد عامة في الصف الحادي عشر دون احتسابها في المعدل، قال أبو غزلة: "جمعينا يدرك بأن الطلبة لن يدرسوها، وسيلجأون إلى التسرب من أجل دراسة المواد الاجبارية المحتسبة في المعدل، ولهذا يمكن استثمار الصف الأول الثانوي كمسار تخصصي للصف الثاني الثانوي، وبذلك نسهم في تحسين نوعية التعليم".

ودعا الوزارة إلى هيكلة المواد التعليمية للصف العاشر بحيث تكون للمواد الأساسية لجميع الطلبة كمسار عام، وأما المرحلة الثانوية فيحدد لطلبة الصف الأول الثانوي عدد من المواد تتراوح من 5 الى 6 مواد للتخصص في المسار الأساسي من المسار التعليمي التخصصي الذي يختاره الطالب، في ضوء تشعيبه في الصف التاسع، لافتا الى ان جميع المواد للصف الاول الثانوي تصب في هذا المسار، وكذلك الصف الثاني الثانوي بالنسبة لمواد التخصص،

يجب إلغاء "القبول الموحد" وترك الأمر لكل جامعة على حدة

ولكن يكمن الفارق في كثافة المواد المتخصصة التي يدرسها الطلبة.

وأضاف ان الطلبة في الأول الثانوي والثاني الثانوي وفي جميع المسارات والمهنية يحتاجون إلى جرعات تعليمية أعلى وأكثر لتمكينهم من النجاح في المرحلة الجامعية، وخاصة طلبة التعليم المهني في المسارات التطبيقية العملية، وهذا ما ينعكس أيضا على عملهم في سوق العمل، وبذلك يتمكن الطالب من تحديد توجهه في اختيار تخصصات تطبيقية تتناسب مع رغباته وقدراته في المرحلة الجامعية.

وتابع: "تأسيسا على ذلك يمكن لأي طالب تكون لديه القدرة وفق قدراته ومؤهلاته العلمية والذهنية أن يختار ما يناسبه، وبالتالي سيكون قادرا على اتخاذ قرار حكيم في التخصص الجامعي الذي يريده".

فوائد التشعيب

ويستدرك أبو غزلة: "أما بالنسبة لموضوع التشعيب فهو خطوة جيدة، شريطة عدم المساس بالسلم التعليمي، ليبقى الصف العاشر ضمن حلقة التعليم الأساسي"، مؤكدا أن نقل التشعيب سيسهم في تحسين نوعية التعليم في المراحل التعليمية اللاحقة، الثانوية والجامعية إذا تمت حوكمتهما، وسيكون الطالب في مرحلة نضوج من جميع الجوانب تمكنه من اختيار ما يناسب ميوله وقدراته واستعداداته.

وتساءل: "ما مصير المناهج الدراسية التي طورناها مؤخرا في حال تطبيق التوجه الجديد؟، وهل أخذ أثر هذا التوجه على التشكيلات المدرسية، لاسيما وان الطلبة سيدرسون 4 الى 5 مباحث دراسية، بعين الاعتبار؟ وما أثر تضخم العلامات على القبول الجامعي في حال كان الامتحان في 4 مواد فقط، وما أثر ذلك على خطة التشكيلات المدرسية؟".

وقال: "أما الأهم فهو أن الدول عندما تحدد مسارات التعليم تفعل ذلك في ضوء احتياجاتها واحتياجات سوق العمل، للمساهمة في التنمية، فهل تم ذلك عندما أعلن عن توجه الغاء التفريع وتحديد مسارات جديدة، وهل لدينا ما يكفي من مدارس ومعلمين فيما لو كانت رغبات الطلبة في مسارات وأفرع متعددة في حال الغينا التفريع العلمي والأدبي؟".

وبين أن "بيئتنا التعليمية فقيرة، وهناك نقص في الموارد البشرية كالمعلمين، ومناهجنا يطالها تغيير مستمر ولا استقرار.. لذا أتمنى على الوزارة أن تعيد النظر في توجهاتها وتعمل على تكثيف جرعات التعلم الطلبة في مجال التخصصات التي يختارونها حتى تؤهلهم للجامعة وسوق العمل، وعليها أيضا ان تتبنى محطات تقويمية للتعليم الأساسي، وأن تتعاون مع الجامعات لإيجاد صيغه تكاملية لأسس القبول، والتخلي عن نظام القبول الموحد".

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

28 ألف اعتراض على النقاط المحتسبة في صندوق دعم الطالب الجامعي

إعلان أسماء المستفيدين خلال النصف الثاني من كانون الثاني المقبل

تيسير النعيمات
Taiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان– بلغ عدد الاعتراضات المقدمة على النقاط المحتسبة للطلبة الذين تقدموا بطلبات لصندوق دعم الطالب الجامعي بعد إغلاق فترة تمديد الاعتراضات مساء أول من أمس السبت 28131 اعتراضا حسب ما صرح به لـ"الغد" المستشار الإعلامي لوزير التعليم العالي والبحث العلمي مدير وحدة تنسيق القبول الموحد مهند الخطيب.

ورجح الخطيب إعلان أسماء الطلبة المستفيدين من المنح الكلية والجزئية والقروض التي ينفذها صندوق دعم الطالب الجامعي في الوزارة خلال النصف الثاني من شهر كانون الثاني (يناير) المقبل فيما يتوقع شمول نحو 33 الف طالب وطالبة.

وفتحت الوزارة أمس رابطا خاصا لتقديم الحالات الإنسانية الطبية فقط وتحميل التقارير الطبية الصادرة عن اللجان اللوائية الطبية في وزارة الصحة، وذلك بناء على الملاحظات التي وردت من الطلبة لكون استصدار التقارير الطبية من اللجان اللوائية الطبية يحتاج إلى وقت.

وكانت مديرية البعثات في الوزارة اعلنت الخميس قبل الماضي النقاط المحتسبة للطلبة المتقدمين بطلبات للاستفادة من المنح والقروض الداخلية للعام الجامعي 2022 / 2023 وذلك وفقاً لتعليمات ومعايير الاستفادة من المنح والقروض التي يقدمها صندوق دعم الطالب في الوزارة للطلبة الدارسين في البرنامج العادي في الجامعات الأردنية الرسمية.

طلبة يسيرون داخل حرم جامعة اليرموك-(الرشيدية)

واكدت الوزارة ان الإعلان يعتبر لاغراض تدقيق الطلبة لنقاطهم وبياناتهم ولا يعتبر ترشيحا للطالب وبدأت عملية تقديم طلبات الاعتراض الكترونيا الخميس قبل الماضي وانتهت الساعة (12) الثانية عشرة مساء أول من أمس السبت.

ومن المتوقع شمول نحو 33 الف طالب بالمنح الكلية والجزئية والقروض لهذا العام بتكلفة تقدر بنحو 42 مليون دينار.

وكانت الوزارة جمدت نحو 8 الاف طلب لعدم استيفائها شروط الاستفادة من الصندوق فيما بلغ العدد الإجمالي والنهائي للطلبات رقما غير مسبوق في تاريخ صندوق دعم الطالب الجامعي اذ وصل الى (89094) طلبا.

وبلغ العدد الاجمالي للمتقدمين العام الماضي والذين انطبقت عليهم شروط التقدم بطلبات حسب التعليمات بعد معالجة الطلبات التي تم تجميدها سابقا (74372) طلاب، رُشّح منهم للاستفادة (74372) طالبا وطالبة، أي ما نسبته (100 ٪) من إجمالي عدد المتقدمين وقد توزع المرشحون للاستفادة ما بين (65310) طلاب من طلبة مرحلة البكالوريوس، و(9062) طالبا وطالبة من طلبة مرحلة الدبلوم المتوسط.

وقامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العام الماضي باعادة ترشيح الطلبة المتقدمين ترشيحا جديدا وفقا لعدد المنح الجزئية والقروض الجديدة التي تم اضافتها تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، بشمول جميع الطلبة المتقدمين للصندوق واستوفوا الشروط بالمنح والقروض المنفذة من قبل الصندوق.

وكانت المنح الكلية والجزئية والقروض خلال الاعوام من 2020 وما قبلها، تشمل نحو 45 الف طالب وطالبة.

ويقدم صندوق دعم الطالب في الجامعات الرسمية منحا (كاملة/ جزئية)، أو قروضا دراسية للأردنيين غير المقتدرين لمرحلة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس. وتشمل منح الصندوق: منح الديوان الملكي الهاشمي العامر/ منحة كاملة (باستثناء الفصل الدراسي الأول)، وصندوق الأميرة منى لدعم التمريض للإناث فقط/ منحة كاملة، وبعثات مدارس مناطق جيوب الفقر/ بعثة كاملة.

كما تشمل بعثات الطب البيطري/ بعثة كاملة، وأوائل المملكة والألوية/ بعثة كاملة، وصندوق دعم الطالب لطلبة إقليمي الوسط والشمال الدارسين في جامعات الجنوب/ بعثة كاملة، وصندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية بحد أقصى 45 ساعة، وصندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية (التخصصات التقنية)، وتغطي بحد أقصى 45 ساعة دراسية.

وتشمل أيضا بعثات دبلوم كليات المجتمع الرسمية للتخصصات التطبيقية والمهنية، وقروض صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية، وتغطي بحد أقصى 45 ساعة دراسية معتمدة للطالب المستحق، والصندوق الأردني الهاشمي، وتغطي بحد أقصى 45 ساعة دراسية، والصندوق الأردني الهاشمي/ بعثة كاملة.

.11

التوجيهي في فكر الوزارة

د. ذوقان عبيدات

بـدأت الـوزارة في تطبيق نتاجات لجنة التوجيهي التي ترأسها الوزير الجديد للتربية، وبتقديري: لولا أن رئيس اللجنة صار وزيرًا لما أبصرت اللجنة وقراراتها النور، وما أزال آمل ألا تبصر نورًا لأنها ستدخلنا في ظلام دامس! ودليلي: إن قرار اللجنة منذ سنة وأكثر لم يعرض على مجلس التربية! ومع ذلـك، ما أزال آمـل ألا تبصر!

وأسبابي هي:

إن التوجيهي الحالي لم يشكُ من فصلين لنصحّه سنتين، ولم يشكُ من توزيع الطلبة إلى مهني بدءًا من العاشر لنصحّه بعد التاسع! ولم يشكُ من بنك أسئلة وحوكمة وسائر فذلكات الامتحانين الذين اختطفوا لجنة التوجيهي العتيدة!

يشكو امتحان التوجيهي من:

1 - إنه ليس عادلًا.

2 - إنه لا يقيس أهداف التعلم.

3 - إنه بالغ التوتير للمجتمع.

4 - إنه العقبة أمام تطوير التعليم وإلغاء التلقين.

5 - إنه ليس متنبئًا جيدا للنجاح في الجامعة.

إذًا ما علاقة السنتين والتوزيع من التاسع بحل هذه المعضلات؟

الامتحانيون الجدد كأي تقني هم أحاديو التفكير، لا يعرفون غير مواصفات السؤال الجيد وبنك الأسئلة، وورقة الامتحان والصدق والثبات وهي معلومات شائعة في كل الكتب، ويعرفها كل من قرأ في كليات التربية، وتعرفها وزارة التربية منذ خمسين عامًا!

والامتحانيون الجدد يمثلون التقنيين، الذين لا يعرفون خارج ورقة الامتحان، ولحسن حظهم في لجنة التوجيهي أنهم كانوا مدعومين من غير التربويين- بحكم عدم معرفتهم وانخداعهم بمصطلحات تقنية! ومدعومة من غير المهتمين!

هذه مقدمة لخلفية قرار توجيهي "أبو السنتين".

ولنعد إلى مشكلات التوجيهي الحقيقية.

1 - مشكلة العدالة بين أبناء الوطن من طلبة ذوي الحظوظ السعيدة بوجودهم في مدارس راقية أو مدارس مزودة بمعلمين، وطلبة في مناطق معدومة الحظ، لم يروا ما رآه الطلبة المحظوظون!

فهل عالج توجيهي أبو السنتين مشكلات انعدام العدالة؟ أم أبقى على ترقيعات ومكرمات وتسويات وحلول أكثر بشاعة من غياب العدالة!؟ ما يزال توجيهي أبو السنتين يطلب من السمكة والفيل منافسة العصفور والقرد في تسلّق الشجرة العالية!

2 - والتوجيهي الحالي يشكو من عدم قدرته على قياس أهداف التربية، لأنه يقيس ما يسهل قياسه من معلومات: أين؟ ومتى؟ وعدّد، واذكر، وغيرها. ولم يستطع قياس تفكير الطلبة واستراتيجياتهم في حل المشكلات واتخاذ القرارات وغيرها!

فماذا سيفعل توجيهي أبو سنتين لتطوير ما عجز عنه توجيهي أبو فصلين؟

إذًا: هذه المشكلة بقيت كما هي!

وإنّ امتحان "ابصم وانجح وانسَ" سيبقى سيدًا لسنتين بدل السنة!

3 - كانت مشكلة التوجيهي الثالثة والعظمى ما يلحقه من ضرر نفسي واجتماعي واقتصادي على المجتمع بأكمله! فباللّه عليكم

كيف سيحل توجيهي أبو سنتين هذا التوتر؟ أنا أرى أنه ضاعف التوتر أضعافًا حيث سيكون لدينا في كل عام:

امتحان طلبة سنة ثانية توجيهي.

وامتحان طلبة سنة أولى توجيهي.

وامتحان طلبة يعيدون التوجيهي سنة أولى وامتحان من يعيدون توجيهي سنة ثانية!! لاحظوا الكلف النفسية والاجتماعية؟

من عمل من الامتحانين دراسة عن هذه التوترات؟ وكيف استنتجوا أن تمديد التوتر على سنتين يخفف التوتر؟ وعلى العكس إن آلام الطلبة والمجتمع ستتضاعف بدرجات لأننا لم نمسّ مشكلات التوجيهي! إنها فلسفة قهر المجتمع بقرارات غير مدروسة!

وبالمناسبة، سيكون لدينا من طلبة التوجيهي كل سنة ضعف العدد الحالي، يعني ربع مليون ممتحن! سوف تزداد الضغوط اللوجستية وتتضاعف مكافآت الامتحانين والمؤلفة قلوبهم.

4 - والتوجيهي الحالي كان وما يزال عقبة أمام تطوير التدريس الصفي حيث يركز المعلمون والطلبة كل نشاطاتهم على كيف تحفظ ما سوف يأتي منه أسئلة التوجيهي! هذه ليست تشاؤمات، فكل طالب وطالبة ومعلم وأب وأم -عدا لجنة التوجيهي- يعرفون ذلك، ومع ذلك أمعنوا في زيادة التلقين وتركيزه على سنتي التوجيهي وعلى ما قبل السنتين!

ففي التوجيهي وما قبله يتوجه التدريس بأكمله إلى ما سوف يأتي في الامتحان! وهذا يعني أن عقبات تطوير التعليم تضاعفت بفضل براعة الامتحانين الجدد!

5 - والتوجيهي الحالي - كما أوضحته بحوث الامتحانين الجدد أنفسهم- لا يتنبأ بالنجاح الجامعي! فهل سيتمكن توجيهي أبو سنتين "ورمح" من حل هذه المعضلة؟ وكيف؟

هناك اعتراف من الجميع بأنّ التوجيهي بأشكاله ليس عادلا في اختيار التخصصات الجامعية، والحل هو في البحث عن"مُكَمّلات غذائية " مثل علامات مدرسية، ملف الطالب، معدله المدرسي، امتحان قبول جامعي... الخ، فهل حلّ توجيهي أبو السنتين مكان هذه المكمّلات

بشكل جامع مانع لا يأتيه باطل؟

ومع تقديري لمعالي د. أبو قديس فقد توخّى خيرًا في أعضاء اللجنة العتيدة حين شكلها بطريقة مكّن من سهولة اختطافها بسبب غياب الفكر التربوي والفلسفة التربوية والنظرة الشاملة عن جوّها! بالمناسبة كنت عضوًا في اللجنة، وطرحت كل هذه الأفكار، ورفضها مختطفو اللجنة بما يشبه الإجماع!

سامحك اللّه د. أبو قديس، وأعانك اللّه د. عزمي، فالحمل ثقيل والطريق محفوفة بغير الورود!

وأخيرًا التوجيهي جزء من العملية التعليمية، ولا يجوز البحث فيه قبل تطوير التعليم!

معالي د.عزمي يعرف بحكم خبرته أن لدينا كتبًا جديدة صنعناها لتوجيهي أبو فصلين هذا العام، وصرفنا عليها"ياما" وهي بالتأكيد لا تصلح لتوجيهي أبو سنتين!

ونعرف جميعًا أن الوزارة ضاقت ذرعًا بأثمان الكتب، فلجأت إلى تدويرها أو استرداد ثمنها من الطلبة! ويحق لدافع الضرائب وهو"مختطف" أن يسأل: ماذا ستفعلون بالكتب الجديدة المطورة؟ بل إن لجانًا ما تزال تؤلف وفق توجيهي أبو فصلين حيث لن تجد من يستخدم إنتاجها! لأنه سيلغى قبل إنجازه!

اقتراح:

إذا أصرت الوزارة على توجيهي السنتين، فعليها أن تبادر فورًا إلى إعادة النظر في جميع الأطر العامة للمناهج.

.12

مشكلة التخصصات الجامعية

حسني عايش
hutcafe2012@yahoo.com

يـبـدو أن الـتـطـور الـتـقـنـي في الصناعة والـزراعـة والأعمال جميعاً، المتمثل باقتحام الكمبيوتر والانترنت ومشتقاتهما لها، يـؤدي إلـى انهيار شبه تـام للتعليم الـعـام والجامعي كما نعرفهما إلـى الـيـوم، وبالتالي للتخصصات المدرسية والجامعية التقليدية الناجمة عن عصر الثورة الصناعية.

كان المطلوب من التعليم في تلك الفترة واضحاً، فالمدرسة تشبه خط الانتاج، والجامعة تشبه المصنع في انتاج السلع (البشرية) اللازمة للصناعة/ الاقتصاد والمجتمع. وكان الطلب على الخريجين يزداد بالتوسع الصناعي أو النمو الاقتصادي. وفي أثنائه أخذت الاسرة تتحول من منتجة لكل ما تحتاج إليه إلى مستهلكة لكل ما تحتاج إليه، بعد التحاق المرأة بالمدرسة والجامعة والـدخـول فـي سـوق العمل لتتمكن من تغطوية نفقات الأسرة المتزايدة.

ونتيجة لتعلم المرأة ودخولها سوق العمل أخذت نسبة الزيادة السكانية في الانخفاض في أكثر البلدان تقدماً مائلة نحو الصفر كما في اليابان والمانيا.

أما في بلادنا وفي المنطقة – إجمالاً – فإن نسبة الزيادة السكانية ما تزال مرتفعة، لأن نسبة دخول المرأة في سوق العمل ما تزال منخفضة. والنمو الاقتصادي ما يزال عاجزاً عن استيعاب جميع طالبي العمل، لأنه يتم بمتوالية حسابية (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، وهكذا)، بينما ينمو السكان بمتوالية هندسية (1، 2، 4، 6، 8، وهكذا) ونتيجة لذلك تنشأ هـوة واسـعـة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني لا يملؤها سوى التقدم الاقتصادي، والاعتدال السكاني. وهي مسألة تأخذ وقتاً، نراه يجري ببطء أمام العيون في الاردن.

ومما زاد الطين بلة انطلاق الثورة الرقمية في الصناعة والزراعة والانتاج وفي جميع الاعمال. وبهذه الانطلاقة صار يقل الطلب على العمالة، لأنه صار بالإمكان تشغيل الآلة، وإطلاق العمل بلمسة إصبع على زر. كما صار الانسان الآلـي يحل محل الانـسـان البشري، وبدوره يؤدي إلى طلب نوع جديد من الأيدي العاملة، ولكن لا أحد حتى الآن يعرف بالضبط ماهية هـذا النوع أو التخصصات اللازمة لذلك.

لعلّ كل ما نقوم به الآن في هذا الموضوع تعبير عن انطباع أو عن احساس ذكي، أو عن تقليد أعمى. وإلى أن نعرف ما هو المطلوب بالضبط تظل تخصصات المدرسة والجامعة الناجمة عـن العصر الصناعي قائمة بقوة الاستمرار وطلب الأهالي عليها الشديد لأنهم ما يزالون يعتقدون أن فرص عمل خريجها كما في الطب والصيدلة، والهندسة، ... متوافرة مع أنها ليست كذلك كما ذكـرت، أي لأسباب تتعلق بطبيعة الأعمال الجديدة، والمعروض الزائد من خريجي العصر الصناعي نتيجة الزيادة السكانية.

ولهذا وذاك تعاني الجامعات وتعاني الدولة من أزمة مزدوجة في التعليم أي من العجز عن إفراز تخصصات جديدة ملائمة لمتطلبات العصر الرقمي، ومن الضغط الشديد عليها لإيجاد فرص لفائض الخريجين الذين يتدفقون من مؤسسات التعليم.

وتزداد المشكلة حدة بتطور تقنية هذا العصر الرقمية، من مثل انتشار الإنسان الآلي ليس في الصناعة فقط بل في الحروب أيضاً. فقد صارت الحرب الكترونية/ سيبرانية، والطائرة تطير وتقصف العدو بـدون طيار. بل وصار العمل يتم عن بعد، فما الحل إذاً؟ يبدو أن هناك جامعاً مشتركاً أعظم مطلوباً لجميع التخصصات والاعمال وهو إتقان جميع الطلبة المهارات الرقمية اللازمة للعمل أياً كان تخصصهم، أو جعلهم قابلين لإتقانها السريع في مواقع العمل، وتعلّم الجميع مبادئ البرمجة، لأن جميع الأعمال تتم بوساطة برامج أو يلزمها برامج لتتم، والبرنامج الذي ينجح بحل المشكلة يدر دخلاً عالياً حتى في ألعاب الكمبيوتر.

أما المطلوب الثاني المهم أو اللازم للخريجين جميعاً ليكونوا قادرين على السباحة في تيار العولمة، فهو إتقان الواحد منهم للغة أجنبية عالمية واحدة على الأقل، كالإنجليزية أو الفرنسية أو الالمانية أو الايطالية أو اليابانية أو الصينية... مما يوجب الغاء بند اللغة الانجليزية من شهادة الثانوية العامة ووضع بند اللغة الأجنبية مكانه أياً كان مصدر تعلّمها.

أما المهمة الكبيرة الأخرى للتعليم في هـذا العصر فهو تعليم التفكير التنويري أو الناقد، والمنهج العلمي والبحث العلمي من أجـل فتح الباب للاكتشاف والإبداع والابتكار (Innovate or evaporate) (ابتكر أو اندثر)، فعليها أو بها يحدث التقدم ويطرد.

وأخيراً: لعلّ تجربة الهند الجامعية تصلح لأن تُحتذى في الأردن، فهناك تلحق كل جامعة خاصة بجامعة رسمية، فتصبح تابعة لها وكأنها جزء منها، فتراقب التدريس والبحث والامتحانات فيها وتـصـدر الـشـهـادات/ الـدرجـات الجامعية عنها.

@opinions

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2019-12-03 | Page 15 of 16
Controlled Copy

مراكز متقدمة لـ«التكنولوجيا» بمسابقة للبرمجة

الرمثا - بترا

حققت جامعة العلوم والتكنولوجيا، مراكز متقدمة في نهائيات المسابقة العربية والإفريقية للبرمجة، التي أقيمت أخيرا في مصر، بمشاركة ١٢٥ فريقا يمثلون الدول العربية كافة.

وأحرز فريق الجامعة «فايتر» المكون من الطلبة: عبد الرحمن العجلوني، وأحمد سليمان، وإياد العزام، المركز الثالث عربيا في فئة المتقدمين «سينيور»، فيما حصل فريق الجامعة «ديفايد اند كرتكر» المكون من الطلبة: منذر أبو زينة، وبيزن استيتية، وأسامة شكوكان تحت إشراف رئيس قسم علوم الحاسوب في الجامعة الدكتورة ملك عبد الله، على المركز ٢٢ عربيا من أصل ١٢٥ فريقا شارك في المسابقة.

يذكر أن هذه المسابقة تحوي على أكثر من ١٠ مسائل رياضية معقدة تعتمد في حلها على خوارزميات متقدمة يتوجب برمجتها خلال ٥ ساعات فقط.

.14